

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



البعثة الدبلوماسية لملكة البحرين لدى الأمم المتحدة  
لدى الأمم المتحدة  
جنيف، فيينا

Geneva, 7<sup>th</sup> November 2017  
1/5(1)-322 (wg)

The Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain to the United Nations Office and other international organizations at Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee), and would like to refer to Advisory Committee's request to provide input concerning concrete data, statistics, best practices and major challenges in addressing the negative effects of terrorism on the enjoyment of all human rights and fundamental freedoms, particularly the economic, social, and cultural right, pursuant to para. 20 of the resolution 34/8 of the Human Rights Council on "Effects of terrorism on the enjoyment of all human rights".

In this regard, the Mission has the honour to enclose herewith the response of the Government of the Kingdom of Bahrain on the aforementioned subject.

The Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee) the assurance of its highest consideration.

**Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee**  
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights  
Palais Wilson  
Rue des Pâquis 52  
1201 Genève  
Fax: +41 22 917 90 06 / 917 90 08  
Email.: [hrcadvisorycommittee@ohchr.org](mailto:hrcadvisorycommittee@ohchr.org)



## أفضل الممارسات المتعلقة بالجوانب الإجتماعية والثقافية للتصدي للأثار السلبية للإرهاب

### أولاً: الممارسات المتعلقة بالجوانب الإجتماعية والثقافية:

1. دعم التعايش السلمي وتعزيز الحوار بين مختلف الأديان والحضارات. وفي هذا الجانب، تمثل مملكة البحرين نموذجاً عالمياً في التسامح والتعايش السلمي وإحترام المكرمة الإنسانية للمواطنين والمقيمين بمختلف إنتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية، استناداً إلى تاريخها العريق ومشروعها الحضاري.
2. بادرت مملكة البحرين في تشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، ودعم السلم والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ومناهضة التطرف والكراهية الدينية والطائفية والعنصرية، ومن أبرزها تدشين إعلان مملكة البحرين ومركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في مدينة لوس أنجلوس في هذا العام ونجاح فعاليات "هذه هي البحرين"، إستكمالاً لسجل في إستضافة مؤتمرات دولية للحوار والتعايش بين الحضارات والثقافات والأديان والمذاهب، وتدشين كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في جامعة (سابينزا) في روما العام الماضي.
3. مملكة البحرين لديها تجربتها المتميزة في كفالة الحريات الدينية، وحرية ممارسة الشعائر والإحتفالات العقائدية لمختلف الأديان والمذاهب، وترسيخ التعايش السلمي والإحترام المتبادل بين جميع أبنائها، وتؤمن مملكة البحرين أن العالم في ظل ما يموج به من صراعات دينية وطائفية دموية وأعمال عنف وإرهاب أحوج ما يكون إلى تعميم النموذج البحريني بتركيبته السكانية الغنية والمتنوعة من أجل تكريس قيم السلام والمحبة والتسامح بين الشعوب والأمم والحضارات، وضمان أمان وخير وسعادة بشرية. وقد نص دستور مملكة البحرين في مادته الثانية والعشرون على "حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والإجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد".

### ثانياً: أثر الممارسات المذكورة في التصدي للأثار السلبية للإرهاب:

تؤدي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أدوار رئيسية لتجفيف منابع الإرهاب، وعليه فإنه يجب أن تكون تلك العوامل من الأولويات لتجفيف منابع الإرهاب. وفي هذا الإطار، يمكن إيجاز أهم الخطوات العملية التي قد تسهم في تجفيف أو على الأقل تخفيف حدة الإرهاب على المستويات المحلية والدولية على النحو التالي:

- أ. تخفيض معدلات الفقر وتحقيق نمو متوازن بين فئات وأفراد المجتمع وتنمية متوازنة على المستوى القطاعي للإقتصاد القومي، لأن ذلك سيخفض التوقعات التشاؤمية بالشعور بالظلم والتمييز اللذان يدفعان بشكل أو بآخر إلى نشوء الإرهاب وزيادة معدلاته.
- ب. إستيعاب التحولات الإجتماعية والثقافية على المستوى العالمي بما يؤدي إلى ترسيخ قيم المواطنة الحقيقية التي تعتبر الضمانة الأساسية للتحولات الإقتصادية الجديدة.
- ج. قد تقود التحولات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية السريعة والمفاجئة إلى زيادة معدلات البطالة، ولاسيما بين من هم في سن العمل وغير مؤهلين للفرص الجديدة، الأمر الذي يتعين معه تحديث التشريعات ذات الصلة بما يكون من شأنه إستيعاب هؤلاء الأشخاص لتجنب تعريضهم للإنضمام إلى الجماعات الإرهابية والمتطرفة تحت ذريعة توفير فرص عمل.